

# السياسة الشرعية

## الدرس السابع

والمحصن من وطئ وهو حر مكلف لمن تزوجها نكاحاً صحيحاً في قبلها ولو مرة واحدة وهل يشترط أن تكون الموطوءة مساوية للواطئ في هذه الصفات ؟ على قولين للعلماء وهل تحصن المراهقة للبالغ وبالعكس؟

فأما أهل الذمة فإنهم محصنون أيضاً عند أكثر العلماء كالشافعي وأحمد لأن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين عند باب مسجده وذلك أول رجم كان في الإسلام

واختلفوا في المرأة إذا وجدت حبلى ولم يكن لها زوج ولا سيد ولم تدع شبهة في الحبل ففيها قولان في مذهب أحمد قيل: لا حد لها لأنه يجوز أن تكون حبلى مكرهة أو بتحمل بوطء شبهة وقيل بل تحد وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين وهو الأشبه بأصول الشريعة وهو مذهب أهل المدينة فإن الاحتمالات النادرة لا يلتفت إليها كاحتمال كذبها وكذب الشهود



وأما اللواط فمن العلماء من يقول: حده كحد الزنا وقد قيل دون ذلك والصحيح الذي اتفقت عليه الصحابة: أن يقتل الاثنان الأعلى والأسفل سواء كانا محصنين أو غير محصنين فإن أهل السنن رَوَوْا عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم: قال: [من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به] وروى أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما: [في البكر يوجد على اللواطية قال: يجرم] ويروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه نحو ذلك

ولم تختلف الصحابة في قتله ولكن تنوعوا فيه فروى الصديق رضي الله عنه أنه أمر بتحيققه وعن غيره قتله وعن بعضهم: أنه يلقي عليه جدار حتى يموت تحت الهدم وقيل: يحبس في أنتن موضع حتى يموتا وعن بعضهم أنه يرفع على أعلى جدار في القرية ويرمى منه ويتبع بالحجارة كما فعل الله بقوم لوط وهذه رواية عن ابن عباس والرواية الأخرى قال: يجرم وعلى هذا أكثر السلف قالوا: لأن الله رجم قوم لوط وشرع رجم الزاني تشبيها برجم قوم لوط فيرجم الاثنان سواء كانا حرين أو مملوكين أو كان أحدهما مملوك الآخر إذا كانا بالغين فإن كان أحدهما غير بالغ عوقب بما دون القتل ولا يجرم إلا البالغ

اللواط: هو أن يعلو الذكر الذكر

من العلماء من يقول: حده كحد الزنا بمعنى أنه إذا كان بكرًا فإنه يُجلد وإذا كان ثيبًا فإنه يُرجم

من العلماء من يقول  
يعزّر بأقل من الحد

سواءً كانا بكرين أو ثيبين أو أحدهما بكرًا والآخر ثيبًا

سواءً كانا اللوطيان حرين أو كانا مملوكين أو كان أحدهما حرًا أو كان بين السيد وعبدته حتى ولو كان مملوكًا له فهو يُقتل في الجميع.

إذا كان أحدهما صغيرًا لم يبلغ فإنه معلوم أن الصغير غير مكلف لكنه لا شك يعزّر ويعاقب وأيضًا يؤدب لكن القتل لا يكون إلا للبالغ والله أعلم

الصحيح الذي اتفقت عليه الصحابة: أنه يُقتل الاثنان

حد اللواط

روي عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط، فاقتلوا الفاعل والمفعول به».

الدليل

وروي عن ابن عباس أن البكر وإن كان بكرًا يُوجد على اللواطية، يُرجم ولو كان بكرًا

قيل بالتحريق

كما هو مروى عن أبي بكر الصديق

قيل: يلقي عليه جدار حتى يموت تحت الهدم

قيل: يحبس في أنتن موضع لأن عملهما نتن وقدر حتى يموتا طبعًا.

قيل: يُرفع على أعلى جدار في القرية باعتبار أن العلماء يقولون: إن الله رفع على أهل قوم لوط قريتهم وأنه جعل عاليها سافلها وهذه عقوبة الله لقوم لوط

صفة القتل

قيل: يُرجم وعليها أكثر السلف باعتبار أن الله أيضًا رجم قوم لوط وشرع رجم الزاني أيضًا

وأما حد الشرب: فإنه ثابت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإجماع المسلمين قد روى أهل السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه أنه قال: [من شرب الخمر فاجلدوه ثم إن شرب الخمر فاجلدوه ثم إن شرب الخمر فاجلدوه ثم إن شرب الخمر فاجلدوه] وثبت عنه أنه جلد الشارب غير مرة هو وخلفاؤه والمسلمون بعده

والقتل عند أكثر العلماء منسوخ وقيل هو محكم يقال: هو تعزيز يفعله الإمام عند الحاجة

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه ضرب في الخمر بالجريد والنعال أربعين وضرب أبو بكر رضي الله عنه أربعين وضرب عمر في خلافته ثمانين وكان على رضي الله عنه يضرب مرة أربعين ومرة ثمانين فمن العلماء من يقول: يجب ضرب الثمانين ومنهم من يقول: الواجب أربعون والزياره يفعلها الإمام عند الحاجة إذا أدمن الناس الخمر أو كان الشارب ممن لا يرتدع بدونها ونحو ذلك

فأما مع قلة الشاربين وقرب أمر الشارب فتكفي الأربعون وهذا أوجه القولين وهو قول الشافعي وأحمد رحمهما الله في إحدى الروايتين عن أحمد وقد كان عمر رضي الله عنه - لما كثرت الشرب - زاد فيه النفي وحلق الرأس مبالغة في الزجر عنه فلو عزز الشارب مع الأربعين بقطع خبزه أو عزله عن ولايته كان حسنا وأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلغه عن بعض نوابه أنه يتمثل بأبيات في الخمر فعزله

والخمرة التي حرمها الله ورسوله وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بجلد شاربها كل شراب مسكر من أي أصل كان سواء من الثمار كالعنب والرطب والتين أو الحبوب كالحنطة والشعير أو الطلول كالعسل أو الحيوان كلبن الخيل بل لما أنزل الله سبحانه وتعالى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم تحريم الخمر لم يكن عندهم بالمدينة من خمر العنب شيء لأنه لم يكن بالمدينة شجر عنب وإنما كانت تجلب من الشام وكان عامة شاربهم من نبيذ التمر وقد تواترت السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وأصحابه رضي الله عنهم أنه حرم كل مسكر وبين أنه خمر وكانوا يشربون النبيذ الحلو وهو أن ينبذ في الماء تمر وزبيب أي يطرح فيه والنبيذ الطرح ليحلوا الماء لا سيما كثير من مياه الحجاز فإن فيه ملوحة فهذا النبيذ حلال بإجماع المسلمين لأنه لا يسكر كما يحل شرب عصير العنب قبل أن يصير مسكرا وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهاهم أن ينبذوا هذا النبيذ في أوعية الخشب أو الجرر وهو ما يصنع من التراب أو القرع أو الظروف المزفتة وأمرهم أن ينبذوا في الظروف التي تربط أفواهاها بالأوكية لأن الشدة تدب في النبيذ دببا خفيفا ولا يشعر الإنسان فرما شرب الإنسان ما قد دبب فيه الشدة المطربة وهو لا يشعر فإذا كان السقاء موكيا انشق الظرف إذا غلا فيه النبيذ فلا يقع الإنسان في محذور وتلك الأوعية لا تنشق

وروى عنه أنه صلى الله عليه وسلم رخص بعد هذا في الانتباز في الأوعية وقال: [كنت نهيتكم عن الانتباز في الأوعية فانتبذوا ولا تشربوا المسكر] فاختلف الصحابة ومن بعدهم من العلماء منهم من لم يبلغه النسخ أو لم يثبتته فنهى عن الانتباز في الأوعية ومنهم من اعتقد ثبوته وأنه ناسخ فرخص في الانتباز في الأوعية فسمع طائفة من الفقهاء أن بعض الصحابة كانوا يشربون النبيذ فاعتقدوا أنه المسكر فترخصوا في شرب أنواع من الأشربة التي ليست من العنب والتمر وترخصوا في المطبوخ من نبيذ التمر والزبيب إذا لم يسكر الشارب

والصواب ما عليه جماهير المسلمين أن كل مسكر خمر يجلد شاربها ولو شرب منه قطرة واحدة لتداوى أو غير تداوى فإن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر يتداوى بها فقال: [إنها داء وليس بدواء وإن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها]

والحد واجب إذا قامت البينة أو اعترف الشارب فإن وجدت منه رائحة الخمر أو رأى وهو يتقايؤها ونحو ذلك فقد قيل: لا يقام عليه الحد لاحتمال أنه شرب ما ليس بخمر أو شربها جاهلا بها أو مكرها ونحو ذلك وقيل: يجلد إذا عرف أن ذلك مسكر وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة كعثمان وعلي وابن مسعود وعليه تدل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي اصطاح عليه الناس وهو مذهب مالك وأحمد في غالب نصوصه وغيرهما

والحشيشة المصنوعة من ورق العنب حرام أيضا يجلد صاحبها كما يجلد شارب الخمر وهي أخبث من الخمر من جهة أنها تفسد العقل والمزاج حتى يصير الرجل تخنث ودياثة وغير ذلك من الفساد والخمر أخبث من جهة أنها تفضي إلى المخاصمة والمقاتلة وكلاهما يصد عن ذكر

الله تعالى وعن الصلاة

4



بعض العلماء قال: إنه لا ينقص عن الثمانين كما فعل عمر

ومنهم من يقول: الواجب أربعون والزيادة يفعلها الإمام تعزيراً

حدّه

بقطع مرتبه وقد يكون نصيب الوالي بعض الأطعمة أو بعض الأشياء يأخذها من بيت المال

فإن الإمام يقيم عليه الحد ويعزره

الوالي إذا شرب

أو عزله عن الولاية كان حسناً فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلغه عن بعض نوابه أنه تمثل بأبيات في الخمر فعزله

أي شرابٌ يَتَّخَذُ وَيُخَمَّرُ وفي تخميره ينتقل إلى الحالة المُسكرة فإنه مُحَرَّمٌ مهما كانت مادته الأصلية سواءً كانت رُطْباً أو تِيناً أو غير ذلك

كل العصائر عصير البرتقال والعنب والتفاح إلى آخره شربها مُباحٌ وَيُسَمَّى النَبِيذُ لأنه يُطْرَحُ فيه التمر أو يُطْرَحُ فيه ما يُطْرَحُ فتزداد حلاوته ولو تُرِكَت لتخمرت وحرمت

هذه المواد إما أن توضع في عتم الخشب أو جرارٍ من الفخار أو القرع الدب المعروف أيضاً يُجَوَّفُ ثم يُنْتَبِذُ به ما يُنْتَبِذُ، أو الظروف المزففة بمعنى أنه يَزَفَّتْ تُقَيِّرُ من الداخل والخارج حتى تحفظ ما في داخلها

ثم نهاهم النبي ﷺ عن الظروف التي فيها نوعٌ من الخشب ومن الجرر أو القرع لأنها إذا تخمرت فإنها لا تنفجر يعني تبقى تتحمل ضغط الانتفاخ أو الغازات التي تخرج من النبيذ وأمرهم أن يقتصروا على الأسقية التي هي من الجلد وتوكأ لأن هذه إذا بدأ التخمر ينشق الجلد ويسلم الناس من أن يسلموا شيئاً لم يعلموا أنه قد بلغ مرحلة الإسكار

النبيذ

الأشياء المحرمة مما يُسْكِر

حد الشرب

هل ينتبذ بغير الأسقية

سمع طائفة من الفقهاء أن بعض الصحابة كانوا يشربون النبيذ فاعتقدوا أنه المُسْكِرُ وطبعاً كما هو رأي أبي حنيفة أن النبيذ القدر غير المُسْكِر لا مانع من شربه

ثم رخص مرة أخرى في جميع الأوعية قال: «كنت نهيتكم عن الانتباز في الأوعية فانتبذوا ولا تشربوا المسكر» ومن هنا جاء الخلاف

ترخصوا في شرب أنواع من الأشربة التي ليست من العنب والتمر وترخصوا في المطبوخ من نبيذ التمر والزبيب إذا لم يُسْكِرِ الشارب

الصواب ما عليه جماهير المسلمين أن كل مُسْكِرٍ خمرٌ وكلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ يُجْلَدُ شاربُه ولو شرب منه قطرةً واحدةً لتداوٍ أو غير تداوٍ فإن النبي ﷺ سئل عن الخمر يتداوى بها فقال ﷺ: «إنها داءٌ وليس بدواءٍ وإن الله لم يجعل شفاءً أمتي فيما حرمَ عليها»

إذا قامت البينة شهد عليه من شهد أو اعترف الشارب

لا يُقام عليه الحد لاحتمال أنه شرب ما ليس بخمرٍ أو شربها جاهلاً بها أو مُكْرَهاً يُجْلَدُ إذا عرف أن ذلك مُسْكِرٌ وهذا هو المأثور بمعنى: أنه إذا وجدت الرائحة وشرب وهو يعتقد أن هذا الشراب مُسْكِرٌ وعليه تدل سنة رسول الله ﷺ وهو الذي اتفق عليه الناس وهو الذي يردع الناس ويستقيم عليه حال الناس وهو مذهب مالك وأحمد في غالب نصوصه وغيرهما

إن وجدت فيه رائحة الخمر أو روي وهو يتقيؤها قيل

الحد الواجب



سواءً كان المُسكر مطعومًا أو جامدًا مشروبًا أو مأكولًا

تعاطي الحشيش حادث ليس موجود عند السلف لم يوجد إلا في حدود القرن السادس أو قريبًا من ذلك ولهذا المتقدمون من السلف لم يتكلموا عليها لا الصحابة ولا من بعدهم

سُئِلَ النبي ﷺ عن أنواع الخمر التي من موادٍ لم تكن عند أهل المدينة سئل عن اليمين البتّع وعن المِرْز فقال النبي ﷺ كلمته الجامعة: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»، وهذه قاعدة لا شك نصية من النبي ﷺ «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» وهو في الصحيحين

قال أيضًا: «إن من الحنطة خمرًا ومن الشعير خمرًا، ومن الزبيب خمرًا» إلى آخره وإن كان الصحيح في هذا موقوفًا

وسُئِلَ عن شرابٍ في أرضهم من الذرة قال: «أَمُسْكِرٌ هُوَ؟» قال: نعم. فقال ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» إذن الحكم يدور مع علة الإسكار فأَيُّ شرابٍ أو أيُّ مادةٍ تُحدثُ إسكرًا أو من تعاطاها أصابه إسكرًا فإنها مُحَرَّمَةٌ.

الحشيشة داخله  
فيما حرم الله  
ورسوله

الحشيشة المصنوعة من ورقِ القُنْبِ حرامٌ يُجلد صاحبها كما يُجلد شارب الخمر لأنها تُسكره وتذهب العقل

أنها تُفسد العقل والسلوك بحيث يتحول من رجلٍ له كرامته وشهامته إلى أن يُصبح فيه تخنثٌ ودياثةٌ

وهي أخبث من الخمر من جهة

أنها تفضي إلى المخاصمة والمقاتلة

وكلاهما يصد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة وهذه علةُ إلحاق الحشيشة بالخمر من حيث أنها تُذهب العقل

نجسةٌ كالخمر لكن أيضًا نجاسة الخمر مُختلفٌ فيها الخمر هل هو نجسٌ أو ليس بنجسٍ أيضًا فيها خلافٌ قويٌّ

بعض الفقهاء المتأخرين آكلها يعزّر بما دون الحد حيث أنها تغير العقل من غير طربٍ، بمنزلة البنج يعني ليس فيها نشوةٌ وليس فيها إسكرٌ ولم نجد للعلماء المتقدمين فيها كلامًا

حدّها

بل آكلوها ينشون عنها يعني تصيبهم النشوة والإدمان ويشتهونها كشراب الخمر وأكثر وتصدهم عن ذكر الله وعن الصلاة فكل العلل الموجودة في الخمر موجودةٌ في الحشيشة فيُلحق حكمها بحكم الخمر

الخمر حتى وإن غيّر استعمالها يُصْطَبَغُ بها يعني تكون إدامًا في الطعام والحشيشة قد تُذاب بمعنى: هي صحيحٌ أصلها أنها جامدةٌ لكنها قد تُذاب هذا كله لا يؤثر مادام أنه مُسْكِرٌ فإنه مُحَرَّمٌ على أي هيئةٍ كانت وعلى أي شكلٍ كان

حد  
الشرب  
الأشياء  
المحرمة  
مما يُسكر

الحشيشة

حد القذف

من قذف مسلمًا حرًا عفيفًا من قذفه فإنه يُقام عليه الحد بعد ثبوته ثمانون جلدةً

